Dr. Eng.
Nader Riad

من أجل غد أفضل للصناعات الصغيرة

دراسه تحليلية

بقلـــم

دكتور مهندس / نادر رياض

عضو اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى الديمقراطى

مستشار لجنة الصناعة والطاقة

بمجلس الشعب

أغسطس ٢٠٠١

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ / ٥٩١٨٠٤٣ (٠٢) فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب : ٢٠١٦ – ١١١١١ القاهرة

دراسة تحليلية عن
من أجل غد أفضل للصناعات الصغيرة

مقدمة :

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي القاعدة التي يرتكز عليها التشكيل الهرمي للصناعة في أي زمان ومكان ، وفي النهوض بالصناعات الصغيرة والمغذية الدعم الفعلي والحقيقي للصناعات الأكبر حجماً ، وكلما ازداد حجم قاعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة إتساعاً أمكن لقمة الهرم الصناعي أن ترتفع دون حدوث خلل في التوازنات وصولاً للتأهيل لبناء القدرة التنافسية ومن ثم القدرة التصديرية وبناء قاعدة Hi –tech وزيادة القيمة المضافة في المكون الصناعي المصري .

ولا يمكن لمجتمع صناعي أن يتقدم دون الاعتماد على قاعدة متكاملة من الصناعات الصغيرة يتفاعل معها أخذاً وعطاءاً ، على مستوياتها الثلاثة سواء على مستوي الوحدة الإنتاجية وما يرتبط بذلك من رفع وتنمية للمهارات الصناعية لدى الأفراد على مختلف التخصصات أو على مستوي الدور الذي تلعبه بعد وصولها لمرحلة نضج معينة كصناعة مغذية لصناعات أكبر أو على مستوي التجمعات الصناعية ذات التوجه التكنولوجي الراقي أو التصديري (إذ أن ما تصدره هو في واقع الأمر القيمه المضافه) .

والأمر ليس بخاف إن الصناعات الصغيرة تلعب دوراً هاماً في اقتصاديات الأمم بغض النظر عن درجة تقدمها التكنولوجي ، ومهما اختلفت أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية فهي تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ما تنتجه المصانع الكبيرة من خامات ومواد بسيطة ، كما تحقق نوع من التشابك والاعتماد المتبادل بين كافة فروع الصناعة . وأكدت مؤشرات أخر دراسة لمكتب العمل الدولي أن صناعة السفن تعتمد على ٧٠% من احتياجاتها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وفي صناعة السيارات تقترب الى ٧٥% أما في مكونات ماكينات الغزل والنسيج فتنخفض النسبة الى حوالى ٣٥% فقط نظراً لعدم احتياج هذه الشركات الى تلك المكونات وقيامها بتصنيعها .

وبالرغم من وجود الصناعات العملاقة مثل صناعة السيارات وصناعة الإلكترونيات وغيرها فى الولايات المتحدة الأمريكية فالقيمة المضافة من الصناعات الصغيرة تأتى فى مقدمة المبالغ المضافة للاقتصاد القومى ، وهذا النموذج يوجد أيضاً فى كثير من الدول الأوربية حيث يرتكز الاقتصاد على الصناعات البسيطة أو الصناعات المغذية **feeding industries** للصناعات الكبيرة ، وفى الدول النامية نجد أن الصناعات الصغيرة فى دولة مثل كوريا الجنوبية التى تقدمت مؤخراً صناعياً تحقق نحو ٣٥% من أجمالى صادراتها ، وفى الهند تسهم بحوالى ٤٠% من أجمالى ناتج الصناعات الانتاجية ، و ٤٥% من اجمالى الصادرات الصناعية ، ٣٥ % من اجمالى صادرات الهند .

مما سبقوفى ضوء ما تجنيه الصناعة من ثمارنتيجة للنهوض بالصناعات الصغيرة ، سوف نتناول بالدراسة والتحليل واقع الصناعات الصغيرة فى مصر للتركيز على جوانب القوة ودعمها بما يزيد من إيجابياتها ، والعمل بفاعلية على التخلص من كافة السلبيات التي تعترض طريقها وصولاً لارساء الطبقة الاولي من الشكل الهرمى الذى تعتمد عليه مراحل منظومة تحديث الصناعة المصرية ...وذلك من خلال العناصر التالية :

١. ماهى الصناعات الصغيرة ؟
٢. الصناعات الصغيرة فى مصر .
٣. الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري أحد ركائز التنمية البشرية
٤. تجارب ناجحة فى مجال تنمية الصناعات الصغيرة .
٥. استراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة .
٦. الأهداف الإستراتيجية المأمولة من وراء النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة .
٧. التوصيات

١ - ما هي الصناعات الصغيرة ؟!

بادئ ذي بدء يجب التفرقة بين الصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والصناعات المغذية إذ أن لكل منها دورها في دعم الاقتصاد الصناعي وبدون تواجدها ينشأ خطر متزايد يهدد الصناعات الكبيرة والكيانات الصناعية الضخمة ، وتتكامل كل من المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة لتمتد عبر الرقعة الجغرافية للدولة لتساهم بإيجابيات مؤثرة في دعم كل من سوق العمل والسوق الاجتماعي والسوق الخدمي وكذا تساهم بإسهام فعال في تحقيق التوزيع العادل للثروة والتوزيع العادل لمصادر الدخل وتحول القرية من مستهلكة الي قرية منتجة .

أما المشروعات المغذية فإنها تنشأ حول الصناعات الكبيرة لتمدها باحتياجاتها من المكونات في علاقة تكاملية تتبادل فيها كل منها المصلحة من الأخرى .

وبالتالي فان الصناعات المغذية لا تحتاج لفترة حضانة لتلك التي تحتاجها الصناعات الصغيرة لان وسائل الإشراف الفني والتكنولوجي وكذا حسابات التكلفة والعائد توفرها مظلة التعامل مع الصناعات الكبيرة .

وبذا تعتبر الصناعات المغذية معفاة من تحمل أعباء البحوث والتطوير وتحديد الخامات المناسبة وتكنولوجيات الإنتاج وتطوير إدارة الجودة الشاملة داخل كياناتها الصغيرة التي لا تستطيع أن تتحمل تلك الأعباء .

وتقع الصناعات الصغيرة فى الهيكل الصناعى بين الصناعات الحرفية والكبيرة آلا أنه لا يوجد تعريف محدد لها متفق عليه فى العالم .... فما يمكن اعتباره صناعة صغيرة فى دولة ما قد لا يكون كذلك فى دولة أخرى ، وما يمكن أن نعتبره صناعة صغيرة فى صناعة مثل الحديد والصلب قد لا يكون كذلك فى صناعة أخرى .

ويستند فى تحديد الصناعة الصغيرة بصفة عامة إلى معايير أهمها عدد العمال ورأس المال ، وقد عرفها بنك التنمية الصناعية بأنها تلك التى لا يزيد فيها رأس المال باستثناء المبانى والأراضى عن مائة ألف جنية مصرى ، كما عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها تلك التى لا يزيد فيها رأس المال عن مائة ألف دولار .

٢- الصناعات الصغيرة فى مصر

لا يخفى على أي محلل صناعى أن من أهم أسباب إعاقة الصناعة فى مصر إنمـــا هو خلو الساحة من الصناعات المغذية بحيث تضطر الصناعات الكبيرة للاعتماد على نفسها فى استيراد تلك المكونات أو بتصنيعها ذاتياً مما يخرجها عن نطاق تخصصها ويدخلها فى دوائر مضنية من الأعباء الاقتصادية والتمويلية .

وبدأت الصناعات الصغيرة فى مصر فى شكل صناعات حرفية يعمل بها أقل من عشرة مشتغلين خاصة فى مجال الغزل والنسيج والفخار والدباغة والحياكة ... وقبل قيام الثورة كانت الملكية الخاصة هى السائدة فى الاقتصاد القومى ... إلا أنه بعد قيام الثورة والأخذ بمبدأ التأميم وقيام الدولة بالاستثمار أصبح القطاع العام هو القطاع السائد وأصبحت الصناعات خاصة التى تميزت بالحجم الكبير تخضع لملكية هذا القطاع .. أمـــا الصناعات الصغيرة فكانت فى معظمها تخضع لملكية القطاع الخاص .. الا أن الظـــروف الاقتصادية والسياسية الخلية والدولية السائدة فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ استدعت إعادة النظر فى تقسيم العمل داخل الاقتصاد القومى بين القطاعين العام والخاص لإعطاء الأخير مزيداً من الحرية فى مزاولة نشاطه ، فصدرت قوانين فى شأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ... وتنامى هذا الاتجاه وتعاظم خلال السنوات الأخيرة لخلق مناخ استثمارى جديد تلعب فى رحابة الاستثمارات الخاصة المصرية والعربية والأجنبية دوراً كبيراً فى خلق طاقات إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة ، وأعلنت الدولة عن سياستها فى غزو الصحراء والتوسع فى إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وإعطاء دفعة كبيرة لحركة

الاستثمار فى مصر من خلال إقامة مجتمعات صناعية سكانية متكاملة تتفادى أخطاء ومشاكل المجتمعات القائمة فى الوقت نفسة اعتبارات التواطن والتجاور السكانى وتوفير البنية الأساسية فى مجتمع جديد .

غير أن التطبيق العملي لهذه السياسات الاستثمارية الجديدة قد أسفر عن قصور واضح فى مجال تشجيع وإقامة المشروعات الصغيرة بصفة عامة ... وجاءت الإنجازات التى تحققت فى مجال التنمية الصناعية بالمجتمعات الجديدة امتداداً لنمط التنمية الذى شهدته حقبة الستينات من كونه نمطاً موفراً لعنصر العمل ومكثفاً لاستخدام رأس المال ، وكانت النتيجة الطبيعية إنشاء منشآت صناعية خاصة متوسطة الحجم فى الغالب ، وتفتقد هذه المجتمعات الصناعية الجديدة إلى وجود مجموعة من الصناعات متوسطة وكبيرة الحجم .

ومن هنا يأتى دور الصناعات الصغيرة فى دفع المجتمعات الصغيرة الصناعية ــ السكانية الجديدة بخطوات ثابتة قدماً إلى الأمام ... بل إن المحافظة على الصرح الصناعي الذي تم أقامته فى المدن الجديدة مثل العاشر من رمضان والسادات و ٦ أكتوبر وغيرها يتطلب تكثيف الجهود المنظمة فى سبيل إقامة الصناعات الصغيرة التى تزود الصناعات القائمة بالمدخلات اللازمة لاستمرار نموها بدلاً من إستيرادها ... حيث أن الاعتماد على إستيراد تلك المدخلات يفقد كثيراً من الصناعات القائمة القدرة على الصمود والمنافسة .

وتوجد فى مصر صناعات حرفية ويدوية صغيرة تنتشر فى ربوع البلاد تدعمها جهود الدولة من خلال عدة منظمات مثل الصندوق الاجتماعى ووزارة الشئون الاجتماعية وبنك التنمية الصناعية وغيرها .

٣ – الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديري أحد ركائز التنمية البشرية

إن التنمية البشرية ليست مجرد تنمية الموارد البشرية التى تدعو للاستثمار فى البشرية من أجل توفير قوة العمل القادرة على مزيد من الإنتاج والتى تقاس كفاءتها من منظور اقتصادى بحت بل هى اشمل من ذلك بكثير لذلك يعتبر مفهوم التنمية البشرية هو تنمية البشر (المضمون) من أجل البشر (الناتج) بواسطة البشر (الوسيلة) وتنمية البشر تعنى الاستثمار فى قدرات البشر حتى يمكنهم العمل على نحو منتج خلاق .

أما التنمية من أجل البشر فتشير إلى كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادى، والتنمية بواسطة البشر تؤكد على فرص المشاركة لكل الناس فى صنع التنمية والمساهمة فى قراراتها والغاية النهائية لهذه التنمية هى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس ليحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة .

وتلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات التوجه التصديرى دوراً بارزاً يتمثل فى مساهمتها فى زيادة الدخل القومى وتوزيعه توزيعاً عادلاً علي امتداد الرقعه الجغرافيه بالإضافة لطبيعة دورها الإيجابى في رفع قيمة عائد العمل أجر / ساعة ومن ثم العمل علي تحقيق الكفاية في الدخل وزيادة القدرة الإنفاقيه للعامل .

فلا خلاف إذاً على أهمية وحيوية دور الصناعات الصغيرة وأثرة على التنمية الصناعية والاقتصادية والاجتماعية ، فالدول التى حققت نمواً سريعاً هى تلك التى تبنت إطارا عاماً ناجحاً للسياسة التى تنهض بالصناعات الصغيرة .

ويوضح الجدول التالى طبقاً لمؤشرات كتاب وصف مصر الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء فى سبتمبر ١٩٩٩ إجمالى قوة العمل فى جميع المحافظات وعدد المشتغلين وعدد المتعطلين بما يوضح حجم مشكلة البطالة فى مصر وأهمية تضافر الجهود لمعالجتها .

المحافظات	إجمالى عدد المشتغلين بالألف نسمة	إجمالى عدد المتعطلين بالألف نسمة	إجمالى قوة العمل بالألف نسمة	نسبة قوة العمل إلى إجمالى عدد السكان (%)	نسبة البطالة إلى إجمالى قوة العمل %
القاهرة	٢٠٨٤	٢٦٢	٢٣٤٦	٣٣,٨	١١,٢
الجيزة	١٣٨٢	٩٧	١٤٧٩	٢٩,٤	٦,٥
القليوبية	٩٩٣	٨٤	١٠٧٧	٣٠,٩	٧,٨
الاسكندرية	٩٩٢	١٣٣	١١٢٥	٣٢,٦	١١,٨
البحيرة	١٠٧٠	١٢٤	١١٩٤	٢٨,٨	١٠,٥
مطروح	٦٣	٥	٦٨	٢٩,٨	٧,٤
المنوفية	٨٠٩	١١٦	٩٢٥	٣١,٧	١٢,٦
الغربية	٩٢٢	١٢٩	١٠٥١	٢٩,٨	١٢
كفر الشيخ	٦٣٥	٦٧	٧٠٢	٣٠,٣	٩,٥
دمياط	٢٨٦	٢١	٣٠٧	٣٢,٢	٦,٨
الدقهلية	١٣٨٣	٢٠٠	١٥٨٣	٣٢,٩	١٢,٧
شمال سيناء	٧٧	٤	٨١	٢٩,٤	٤,٥
جنوب سيناء	٢٢	٥	٢٢,٥	٣٣,٤	٢
بورسعيد	١٤٣	٢٠	١٦٣	٣٣,٥	١٢
الاسماعيلية	١٠٣	٩	١١٢	١٤,٤	٩
السويس	١٤٧	٢٠	١٦٧	٣٨	١٢
الشرقية	١٢١٦	١٤٤	١٣٦٠	٣٠,٤	١٠,٥
الفيوم	٦٠٤	٥٤	٦٥٨	٣١,٤	٨
بنى سويف	٥٤٤	٤٧	٥٩١	٢٩,٥	٨
المنيا	٨٣٥	٦٩	٩٠٤	٢٥,٨	٧,٥
اسيوط	٨٠٣	٩٧	٩٠٠	٣٠,٦	١١
الوادى الجديد	٤٤	١١	٥٥	٣٧	٢٠
سوهاج	٧٥٥	٦٧	٨٢٢	٢٥	٨
قنا	٥١٢	٦٣	٥٧٥	٢٢,٦	١١
اسوان	٢٢١	٥٤	٢٧٥	٢٧	١٩,٥
البحر الاحمر	٥٥	٥	٦٠	٣٦,٥	٨
مدينة الاقصر	٨٩	١٣	١٠٢	٢٧,٥	١٢,٥
الاجمالى	١٦٧٨٩	١٩١٥,٥	١٨٧٠٤,٥	%٣٠,١٥	%١٠,٠٨

المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (سبتمبر ١٩٩٩)

٤- تجارب ناجحة في مجال تنمية الصناعات الصغيرة :

أولاً : بالرغم مما تعانيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر من الكثير من المشاكل الا أنه لا يمكن إغفال ما تبذله الدولة من جهود فى هذا المجال من خلال عدة منظمات .

ومن التجارب الناجحة نذكر :-

أ. المبادرة التى أطلقها الرئيس حسنى مبارك والمستشار الألمانى السابق هيلموت كول – مشروع مبارك كول للتدريب التأهيلى عام ١٩٩٠ .

لقد نجح البرنامج فى إنشاء مراكز له فى الثلاث مدن الصناعية الكبرى العاشر من رمضان – ٦ أكتوبر – مدينة السادات ، حيث يوفر خدمات التعليم التأهيلى خدمات استشارية للمؤسسات الصناعية فى مجال التنمية الصناعية – الدراسات البحثية .

كما أتاح البرامج والندوات الخاصة بإدارة حق المعرفة " Know-How " التجارة والاستثمار الدولي – التسويق – ادارة الجودة الشاملة – الادارة المالية – الخصخصة – ادارة البعد البيئي – محاسبة التكاليف – الاستيراد والتصدير – التحكيم التجاري الدولي – صياغة التعاقدات الدولية .

ب. دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم وتنمية المشروعات الصغيرةلعل أهم برنامج من برامج الصندوق والذى نجح فى توفير فرص عمل جديدة فضلاً عن تعميق الوعى لدى الشباب بأهمية إقامة وتملك وإدارة المشاريع الصغيرة كاختيار للمستقبل عوضاً عن الوظيفة هو برنامج تنمية المشروعات الصغيرة الذى اتخذ ثلاث آليات لتنفيذ المشروعات تتمثل فى الجهات الوسيطة التالية : البنوك كجهات وسيطة ومنفذة – جهات تنفيذية ووسيطة – جهات منفذة مباشرة ، ويقوم البرنامج بتدريب الكوادر اللازمة لتنفيذ وإدارة المشروعات فضلاً عن تدريب المستفدين من خلال منح لا ترد.

ويمكن إيجاز ما قام به الصندوق في هذا الإطار فيما يلي :

- تدريب وتأهيل وإعداد الكوادر البشرية والمسئولين عن المشروعات الصغيرة متعاملاً مع اكثر من ١٢٠ وكالة منفذة وجهة وسيطة لتنفيذ المشروعات .
- إعداد دراسات الجدوى ونماذج المشروعات .
- ضبط وتحسين الجودة من خلال البرامج التدريبية .
- حل مشاكل التعثر من خلال خبراء الصندوق أو الاستعانة بخبراء خارجيين.
- التدريب على النواحى الإدارية والفنية والتنظيمية وإمساك الدفاتر وإدارة المشروع الصغير وقد أرسل الصندوق عدداً من العاملين والمستفيدين لدورات تدريبية فى الخارج والداخل بهذا الشأن .
- مساعدة المستفيدين فى تسويق منتجات مشروعاتهم عن طريق التدريب على أساليب العرض والبيع والمعارض الداخلية والخارجية .

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قامت بتوقيع اتفاقية "وضع سياسات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة " SMEPOL " بالتعاون مع الوكالة الدولية الكندية للتنمية CIDA والمركز الدولى لأبحاث التنمية IDRC يستهدف تحديث الإطار العام لتطوير عمل المنشآت الصغيرة وتسهيل حصول هذه المشروعات على مصادر التمويل المختلفة بالإضافة الى التنسيق مع وزارة المالية لاستخدام المناقصات الحكومية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً : التجارب الدولية الناجحة :

نجحت تجارب عدد من الدول في تطوير وتنمية الصناعات الصغيرة نذكر منها (الولايات المتحدة الأمريكيه – المملكة المتحدة – كندا – كوريا – سنغافورة – اليابان – أندونيسيا – روسيا – الهند)

ولقد تلاحظ أن نجاح تلك التجارب الدوليه السابقه ــ مع الاخذ فى الاعتبار إختلاف التحديات والانظمة لكل دولة ــ يرجع الي تبني تلك الدول عدد من السياسات مؤداها :

- إنشاء آليات خاصه للتمويل والإقراض أو تقديم هذه الخدمات عن طريق البنوك التجارية بتسهيلات خاصه .
- تقديم المعونه الفنيه والإدارية عن طريق الجهات المتخصصه خاصة المعاهد البحثية والتطبيقية .
- إنشاء آليات للإرشاد الصناعي والتدريب .
- معاملة الصناعات الصغيرة ضريبياً بتسهيلات وإعفاءات خاصه بها .
- تحقيق التكامل بين المشروعات الصغيره والكبيرة سواء عن طريق الصناعات المغذيه أو التعاقد من الباطن .
- إنشاء هيئات خاصه تقوم علي رعاية المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة والتنسيق بينها وبين الهيئات القائمه في هذا المجال .

وسوف نلقي الضوء علي ثلاث من تلك التجارب هي :

التجربه الهنديه – التجربه الكوريه – التجربه اليابانيه

١ - التجربـــة الهنـــدية :

تعتبر الهند من الدول الرائدة فى قطاع المشروعات الحرفية والصغيرة حيث يسهم هذا القطاع بحوالى ٤٠% من إجمالى ناتج الصناعات الإنتاجية ، ٤٥% من إجمالى الصادرات الصناعية ، ٣٥% من إجمالى صادرات الهند .

ويتضح ذلك من مجموعة المميزات والإعفاءات التى يتم منحها لتلك المشروعات وذلك على النحو التالى :

١- فى مجال إنشاء المشروعات :

أ- مساهمة مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة فى تكلفة دراسة الجدوى بنسبة ١٠٠% فى حالة المشروعات التى تبلغ تكلفتها الإجمالية ١٠ آلاف روبية كحد أقصى وحتى ٩٠% فى حالة المشروعات التى تزيد عن ١٠ آلاف روبية

ب- عدم اشتراط الحصول على التراخيص بالنسبة لعدد من الأنشطة الحرفية والصغيرة من جهة ، والسرعة فى استخراج التراخيص للأنشطة الأخرى من جهة أخرى حيث يتم منح صاحب المشروع الترخيص فى فترة لا تتجاوز شهر واحد مع السماح بالتوسع فى المشروعات دون الحاجة للحصول على تراخيص جديدة .

ج- قيام حكومة الولاية بتقديم دعم مقداره ٣٠% من قيمة استثمار رأس المال على الأرض والمبنى والمصنع والماكينات الخاضعة لسقف

ضريبى مقداره مليون روبية ، كما يتم منح دعم إضافى مقداره ٥% للمشروعات التى تساهم النساء بأكثر من ٥٠% من القوى العاملة بها .

المصـــدر : دراسة عن الصناعات الحرفية (الواقع ومتطلبات التطوير)
المجلس القومى المتخصصة)

د- يتم منح دعم على أجهزة توليد الطاقة بأنواعها بما فى ذلك أجهزة توليد الطاقة غير التقليدية مقداره ٥٠% من تكلفة المولد وذلك لكل وحدة صناعية تخضع لسقف ضريبى مقداره مليون روبية .

٢-فى مجال الإعفاءات الضريبية :

أ- إعفاء قطاع الصناعات الصغيرة من سداد ضريبة الدمغة عن الانتاج السنوى الذى يصل إلى ٥ مليون روبية .

ب- الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات بالنسبة للوحدات الصناعية المقامة بعد أول إبريل ١٩٩٣ فى أى مكان بالهند.

ج-منح إعفاء ضريبى كامل لمدة خمس سنوات لأى مشروع صناعى ذات رأس مال ثابت يزيد عن ٣٠ مليون روبية ويتم اقامته باحدى المقاطعات التى ليس بها صناعات صغيرة ولا كبيرة الحجم وذلك باعتباره ذات وضعية ريادية .

د- قيام حكومة الولاية بتقديم دعما لسعر الفائدة مقداره ٥% لمشروعات الصناعات الصغيرة ذات الاستثمار حتى ٦٠٠ الف روبية وذلك على الفائدة المفروضة على رأس المال العامل بالنسبة للقرض الذى يتم الحصول عليه من البنك والمؤسسات الماليـــة وذلك لفترة ٣ سنوات كما يتم منح دعم اضافى مقداره ٢% للمشروعات التى تساهم النساء بأكثر من ٥٠% من القوى العاملة فيها .

٣- في مجال تشجيع التطوير ورفع كفاءة العمالة :

أ - إعفاء المشروعات الصناعية الجديدة أو القائمة التى تسعى إلى توسيع كيانها أو تحديث طرق إنتاجها من ضريبة المبيعات بالنسبة لمنتجاتها المصنعة أو مشترياتها من المواد الخام وذلك لفترات تصل الى ٧ سنوات .

ب - قيام الولاية المحلية بتقديم دعم لتطوير القوى العاملة بالنسبة للأفراد الذين يتم تدريبهم من سكان الولاية وتوظيفهم فى الوحدات الصناعية للتعويض عن المبالغ التى انفقت على التدريب.

٤- فى مجال تشجيع الصادرات :

أ- إعفاء المواد الخام المستخدمة فى تصنيع السلع المصدرة من كافة الضرائب .

ب - السماح للمصدر بالحصول على إعفاء جمركى لاستيراد المواد الخام المستخدمة فى تصنيع المنتج الذي يتم تصديره .

٢ - التجربة الكورية :

أعدت حكومة كوريا الجنوبية مشروعاً لتطوير المنشأت الصغيرة والمتوسطة تمثلت أهدافه فيما يلي :

١- تحقيق التوزيع المتوازن للدخل وتنمية الطبقة الوسطي .

٢- تشجيع قيام المشروعات الصغيره والمتوسطة .

٣- زيادة فرص العمالة .

٤- زيادة قدرة الإقتصاد علي التكيف مع بيئة الإقتصاد الدولي المتغيرة .

٥- السماح بتحويل التكنولوجيا الجديدة الي فرص صناعية بطريقة أسهل وأسرع .

وقد اعتمد المشروع علي تقديم المساعدات الفنيه لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة بانشاء المؤسسات الفنية والمالية التي تقدم الدعم لهذه النوعية من الصناعات ، ولتحقيق ذلك أنشأت الدولة الكوريه :

١. بنك الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، والذي تخصص في تمويل تلك الصناعات

٢. بنك سيتزن الوطني ليتولي منح القروض للمنشآت الصغيرة التي تستخدم أقل من ١٠٠ عامل .

٣. هيئة تطوير الصناعات الصغيرة لتقديم المساعدات المالية والفنية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشمل أنشطتها الرئيسية ، صندوق تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ويمول من ميزانية الدولة وتديرة هيئة تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويقدم القروض بفوائد مدعومه لمساعدة برامج التحديث والتعاونيات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات امكانيات النمو الكبيرة .

المصدر : تقرير لجنة الانتاج الصناعي والطاقه بمجلس الشوري عن خطة قوميه وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة .

٤. صندوق الدعم المتبادل ويديره الإتحاد الكوري للصناعات الصغيرة ويقدم القروض بفوائد مدعومة الي الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تمر بأزمات مالية .

٥. صندوق كوريا لضمان القروض ويقوم بتقديم :

أ – تمويل مشترك بين الحكومة والمؤسسات المالية للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

ب – ضمان قروض الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

وقد منحت الدولة حوافز واعفاءات ضريبية لنشر الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثلت فيما يلي :

أ – اعفاءات ضريبية للشركات الصغيرة من الضرائب لمدة أربع سنوات بعد تكوينها ، واعفائها من ٥٠%من الضرائب لمدة سنتين بعد ذلك .

ب – تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة ، حيث توجد أنواع معينه من الدخول لا تدخل ضمن الوعاء الضريبي منها الدخل العائد من نقل التكنولوجيا والخدمات الفنيه

ج – الإئتمان الضريبي ، حيث يتم خصم نسبة منوية محددة من تكلفة الإستثمارات أو نفقات معينة من الوعاء الضريبي ، ومن أمثله ذلك الإستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية وادخال التكنولوجيا الجديدة وخدمات البحوث والتطوير .

د – الإحتياطيات ، وينظر الي مختلف الإحتياطيات علي أنها حسابات مصروفات بالنسبة للضرائب . ومن أمثلة ذلك ، احتياطي الإستثمار للمنشأت الصغيرة والمتوسطة ، وتطوير التكنولوجيا،وتغطية خسائر التصدير وتوسيع الأسواق الخارجية ، وخسائر الإستثمار الأجنبي .

في مجال تطوير التكنولوجيا :

تقوم هيئة تطوير الصناعات الصغيرة بتوفير :

أ – معلومات حديثة عن التكنولوجيا المحلية والأجنبيه عن طريق المطبوعات وشبكات المعلومات الهاتفية .

ب – الإعفاء الجمركي التام أو نسبة ٨٠% لجميع المعدات والأجهزة المستوردة لمعاهد البحوث وتعاونيات التكنولوجيا الصناعية ، أو لادارات البحوث والتطوير في المنشآت الصناعية .

ج – اعفاء العينات المستوردة للإستعمال في تصنيع منتج جديد أو تكنولوجيا جديدة من ضريبة الإستهلاك الخاصة .

د – تقديم المساعدات الفنيه من المؤسسات البحثية والتي تساندها الحكومة لشركات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بارسال باحثين بهذه الشركات لدراسة المشكلات في مواقع الإنتاج واصلاح الالات الدقيقه بها.

هـ– قيام معاهد تدريب هيئة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بتقديم برامج تدريبية ادارية وفنيه للعاملين في الوحدات الانتاجيه .

و –منح الحكومة دعما ماليا مباشرا لمشروعات تطوير التكنولوجيا في الشركات وتعاونيات البحوث الصناعية والتكنولوجية .

ز – قيام الحكومة بتشجيع المنشآت الصغيره والمتوسطة للتعاون مع الشركات الكبيرة لدعم العلاقات بينهما واكتساب الخبرة الفنيه والتعاقد من الباطن معها .

كذلك تقدم الحكومة تيسيرات عديدة لترويج الصادرات من منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتأمين عليها .

٣ - التجربة اليابانيه :

حققت اليابان تقدما كبيرا في مجال الصناعة منذ بداية الستينات حتي أصبحت قوة اقتصادية تنافس صادراتها وانتاجها كثير من الدول الكبري كالولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا ، وذلك علي الرغم من أن اليابان لا تتمتع بمواد أولية أو ثروة معدنية تذكر ، وتعتمد في انتاجها علي استيراد أغلب موادها الأوليه .

ولعل الأساس في نجاح اليابان صناعيا واقتصاديا بالدرجة الأولي هو التكامل المتجانس بين الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة ودعم رجال الأعمال بتسهيل حصولهم علي قروض بشروط ميسرة ، وبانشاء البنية الأساسية من المرافق والسكك الحديدية للمشروعات التي كانت تري الدولة أهمية في سرعة انشائها .

وقد ساعد ذلك علي أن تكون مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في نمو هيكل الصناعة والصادرات اليابانية بنسبة ٤٧,٥% في العشر سنوات ما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥، ففي مجال الصناعات الألكترونية وحدها بلغت مساهمة الصناعات الصغيرة ٣٣% في نفس الفترة . وقد كان للصناعات الصغيرة دور هام في استيعاب العمالة الزائدة في الصناعات الكبيرة التي صاحبت التغيرات السريعة في هيكل قطاع الصناعة ككل ، فطبقاً لاحصاءات الصناعة المتوافرة ، انخفض عدد العاملين في المنشآت الكبيرة بنسبة ٧,١% في الفترة المشار اليها سابقاً ، بينما تزايد عدد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمعدل ٦,٣% في نفس الفترة ، وهذا يعكس أهمية الصناعات الصغيرة في امتصاص فائض العمالة من الصناعات الكبيرة عند تحديث الأخيرة لوسائل انتاجها واستغنائها عن العمالة الزائدة .

المصدر : تقرير لجنة الانتاج الصناعي والطاقه بمجلس الشوري عن خطه قوميه وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة .

ويرجع تحول العمالة من الصناعات الكبيرة الي الصناعات الصغيرة في اليابان الي ذلك التطور الفكري الذي طرأ علي الصناعة ، فكثير من الصناعات الكبيرة اصبحت الان في اليابان تتخلي عن انتاج كثير من مكونات التصنيع واسناد انتاج تلك المكونات الي مصانع أخري صغيره أكثر تخصصا مثل المصانع الصغيرة التي تنتج لوحات التوزيع الالكتروني والدوائر السيليكونية والترانزستور والساعات ولعب الأطفال المتقدمة ، فتحقق لها بذلك وفر أكبر في تكلفة الإنتاج .

ويمكننا القول هنا بان مثل هذه المنشآت الصناعية الصغيرة أصبحت تمثل الآن أكثر من ٩٠% من جملة المنشآت الصناعية في اليابان ، كما أن حجم العمالة بها قد بلغ أكثر من ٨٠% من حجم العمالة في القطاع الصناعي الياباني ككل ، وذلك طبقا لاحصائيات عام ١٩٨٠ .

ومن ناحية أخري أصدرت الحكومة اليابانية قانوناً لتشجيع المنشأت الصغيرة والمتوسطة ويشير هذا القانون الي أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تؤدي دوراً هاما في الاقتصاد وانه من الضروري تشجيعها لتحقيق النمو المتوازن وتنمية الاقتصاد الوطني ويهدف القانون الي :

١ – تطوير وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

٢ – تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعيه لأصحاب ومستخدمي المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك باتباع ما يلي :

أ – ايجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعيه التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

ب – مساندة مجهودات الصناعات الصغيرة لتحقيق المساعدة الذاتيه .

ويلزم القانون الحكومة بتنفيذ الاجراءات اللازمة بطريقة شاملة في المجالات التالية :

- تحديث المعدات
- تحسين التكنولوجيا
- ترشيد الادارة
- التحديث الهيكلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- منع التصارع بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- تحقيق فرص متكافأة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة .
- تشجيع العلاقات بين العمال والادارة بهدف تحسين مستوي معيشة المستخدمين وتأمين القوي العاملة .

وقد وضعت الحكومة اليابانية سياسة ثابته لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، لتصبح هذه المنشآت ذات قدرة تنافسية عالية ، وقد تمثلت هذه السياسة في قيام الحكومة باتخاذ الاجراءات التاليه :

أ - اصدار قانون للمنشأت الصغيرة والمتوسطة ، وقانون اخر للجمعيات التعاونيه .

ب - التشخيص العلمي لمشكلات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وتوفير الارشاد الفني من مؤسسات البحث للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

ج - انشاء معهد خاص لتعليم وتدريب العمالة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة

د – انشاء مركز للاعلام القومي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

هـ – اصدار قانون بشأن تحسين ادارة التوظيف الهادفه الي توفير القوي العاملة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

و – اصدار قانون بشأن الاجراءات الإستثنائيه لزيادة التطور التكنولوجي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

ز – اصدار قانون تطوير مقاولات الباطن مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

هذا بالاضافه الي قيام الحكومة بعدة تدابير لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتسهيل عملية التكيف مع التغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعيه والاصلاح الهيكلي منها التيسيرات في اجراءات إقامة منشآت جديدة ، وتطوير التكنولوجيا بمعرفة المعاهد القومية ومراكز البحث العامة .

٥- استراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة :

مما لاشك فيه أن المتبقى لدينا من خطة التصنيع المصرية والتى بدأت فى الستينات لا زال منها الكثير الذى يمكن الاستفاده به فى توفير آلات الورش التى تصلح أساساً جيداً لقيام صناعات صغيرة فى وجود قاعدة بشرية ذات تأهيل متوسط وفوق المتوسط .

ولو أن الدولة أخذت فى الاعتبار تطبيق نظام تحفيزى ذو حوافز متدرجة لتوفير آلات الورش بأسعار اقتصادية تتدرج فى حوافزها السعرية والتمويلية طبقاً لعدد العمالة التى يتم تشغيلها بتلك الصناعات الصغيرة مع الاهتمام بتوفير الورش لها بالمدن الصناعية الجديدة ومدها بالخدمات الفنية التى يستعصى على الصناعات الصغيرة توفيرها ذاتياً مثل خدمات التصميم الهندسى – حساب التكاليف – الاصلاح والصيانة – الارتفاع بمستوى الجودة والدقة الفنية – توفير الخامات بنظام الحساب الجارى الآجل السداد – خدمات الدعاية – التغليف – خدمات الاشتراك فى المعارض . فمما لا شك فيه ان فى ذلك القضاء على كافة معوقات الصناعة الصغيرة .

ويمكن إيجاز ملامح استراتيجية النهوض بالصناعات الصغيرة من خلال العناصر التالية :-

١- الدعم المالي

وذلك فى اطار سياسة قومية عامه وثابتة محددة المعالم نقوم بتنفيذها من خلال بنوك التنمية الصناعية ، اذ أن حل مشكلات التمويل سوف يساهم فى حل مشكلة الحصول على الخامات والآلات الملائمة سواء كانت تنتج محلياً أو يتم استيرادها من الخارج . وقد تتجة تلك البنوك الى شراء الخامات والآلات على نطاق موسع مستوفيه شروط الجودة ومناسبة السعر وتشوينها فى مجمعات توضع تحت تصرف الصناعات

الصغيرة واحتياجاتها بما يجنبها الخوض فيما تجهل من عمليات استيرادية وتمويلية لا دراية لها بها .

وتجدر الإشارة إلى ان شركة حلوان لصناعة آلات الورش لديها فائض ضخم من الآلات المكدسة التى تتسم بالمتانة وبساطة نظرية التشغيل ، واهدار هذه الامكانات هى الخسارة بعينها علماً بأنها الشركة الوحيدة فى مصر التى تقوم بتصنيع الآت الورش وبدونها تخلو الساحة من هذه الصناعة الهامة .

وواقع الأمر أن توجيه التمويل لاقتناء المعدات والآلات وليس التمويل المالى يحقق مانصبوا اليه من تنشيط لصناعة الآلات والمعدات من ناحية ، وخلق فرص عمل جديدة من الناحية الاخرى ، خاصة وان انتقال الآلات من يد الى يد عبر مسيرة النمو الصناعى تعتبر مأمونة بصوره اكثر من رأس المال التمويلى والذى يتعرض باحتمالات أكثر للتآكل والاضمحلال والتلاشى خاصة فى حالات الافلاس .

هذا ويمكن ربط الدعم التمويلى المؤدى فى صورة آلات ومعدات تخصص للورش الصغيرة وذلك بالتوازن مع المستوى العددى للعمال الملحقين بالعمالة مثال ذلك (٥ عمال ← مخرطه ومثقاب)

(٩ عمال ← ٢ مخرطة أو فريزه)

(٤ عمال ← ماكينة تجليخ أسطوانى وسط

٢- توفير قاعدة للبيانات

لخدمة تلك الصناعات خاصة فيما يتعلق بكيفية الحصول على خاماتها والآتها ، والمواصفات القياسية الفنية الخاصة بالمنتجات والخامات . ووسيلة الحصول على وسائل الدعم المختلفة سواء كانت تمويلية أو تسويقية أو فنية .

٣- رفع مستوى العمالة فنياً ومهنياً :

لا شك أن الانضباط المهنى والكفاءة الفنية محوران لاغنى عنهما لرفع قيمة العمالة ومردودها على العمل اذ ان الاستثمار الصناعى لن يتقدم دون الاعتماد على

عمالة فنية ذات مستوى مهنى مناسب وتتمتع بروح الانضباط ، هذا الأمر فى حد ذاته سيؤتى بأثره المطلوب فى توفير فرص العمل للعماله المحلية داخل البلاد وفتـــح باب

العمل بها بالخارج مع تمكين تلك العماله من مستوى افضل فى الاجور . لذا فانه يتعين ان يواكب التطور الصناعى المنشود تطور سريع فى السياسة التأهيلية والتدريبية لملاحقة هذه التغيرات بنفس درجة التسارع مع اعطاء الأهمية اللازمة للالتزام بنفس نوعيات التأهيل المهنى باستعمال نفس البرامج بأرقامها الكودية المطبقة عالمياً .

من الثابت أنه لا يوجد وضوح بين المستويات المختلفة للتأهيل المقسم الى ثلاثة هى أولى (درجة التلمذة) – متوسط (عامل متخصص) – عالى (اسطى فى عمله).

لذا بات من الضرورى الربط بين مراحل التأهيل المختلفة والعائد ، ونحن فى اشـــد الحاجـــة الى تحديد الاختصاصات الحرفية المختلفة نوعاً والمستويات التخصصية وربط ذلك بمزاولة النشاط على سبيل المثال يجب استيفاء متطلبات التأهيل المهنى لذلك الفرد المقبـــل على فتح محل وان لم يتوافر ذلك يدخل معه شريك مستوفى التأهيل

٤- التسويق :

نرى أن تمد الدولة يد المعاونة لتلك الصناعات الصغيرة من خلال رؤية قوميه توجه مسارها لتصبح صناعات مغذية من ناحية و توجيهها لسد حاجة الأسواق والمستهلكين من ناحية أخرى ، والوصول بالجانب المتفوق منها للدخول فى المجالات التصديرية .

فالمنشاة الصغيرة لا يمكنها الإعلان عن منتجاتها بالطرق الحديثة فالإعلان فى الصحف مكلف والإعلان فى التليفزيون غير وارد وتسجيل المنشأة فى السجلات العادية مثل سجلات البيع والشراء صعبة ومكلفة لذلك يعتمد كفاءة التسويق على تجمعات من الصناعات الصغيرة التى يمكنها أن تقوم بعمل جماعى كالإشتراك فى

المعارض كما هو الحال فيما يقوم به الصندوق الاجتماعى من تنظيم المعارض لترويج منتجات المنشآت الصغيرة

٥- الدعم الفنى :

نرى أن توفر الدولة لتلك الصناعات إمكانات التطوير سواء الفنى منها أو الادارى او التمويلى عن طريق توفير امكانيات تقديم ا لمشورة اللازمة لها فى حل مشكلاتها من خلال مؤسسات استشارية وتنموية خاصة تخضع لإشراف الدولة ، على أن تشمل تلك الخدمات المشورة التى تمكنها من حل مشكلات الضرائب والجمارك وقوانين العمل .

وتجدر الاشارة الى ما انشأته مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى من مراكز تدريب مهنى حيث ينتشر ٤٩ مركز فى جميع المحافظات لتدريب العمالة الفنية فى أماكن عديدة بعيداً عن العاصمة او المدن الكبيرة .

٦- **الاستفادة** مما تقوم به منظمات الأمم المتحدة مثل مكتب العمل الدولى ILOومنظمة التنمية الصناعية UNIDO والمنظمات الأخرى مثل الاوتكتاد فى تقديم المشورة للدول النامية لإنشاء مراكز متخصصة لمساعدات الصناعات الصغيرة .

٦ - التوجة الاستراتيجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة :

واقع الامر ان هناك جهود كبيرة بذلت وتبذل في مواقع كثيره متفرقه تحتاج لربط في توجهها وفعالياتها دون الإقلال من جدية ودرجة نجاح كل توجه علي إنفراده .

أ- استراتيجية جزئية :

هناك سؤال يطرح نفسه و هو :

ما هو التوجه الاستراتيجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في غيبة استراتيجية واضحه ؟

وهل من استراتيجية جزئية مؤهلة للحاق بالاستراتيجية الكلية ؟

وفي الإجابة علي هذا السؤال الاستدلال علي توجه تلك الصناعات نحو المستقبل ومدي استعدادها أن تقف علي قدم المساواة والندية مع مثيلاتها من الصناعات العالمية .

وواقع الأمر ان الإستراتيجية القومية أمر يحتاج فقط لإطار تشريعي ينظم العلاقة بين الأطراف دون ثمة تعارض أو تكرار للجهود المبذولة علي الساحة علي اختلاف توجهاتها وايجابية جميع هذه التوجهات .

وهذا الأمر لا يمنع من قيام استراتيجية جزئية (مايكرو) تندرج بعد هذا في الاستراتيجية الكلية القومية للدولة دون ثمة تعارض و البداية تكون دائماً من الميزة النسبية وصولاً للميزة التنافسية.

والميزة النسبية هي ميزة طبيعية في مفهومها يخص الله بها منطقة ما بإمكانيات طبيعية ومهارات للسكان ذات تركيز مكاني .

مثال ذلك : – صناعة الغزل القناوي وتمركزها في محافظة قنا . فالوصول بهذه الصناعة لمنطقة الميزة التنافسية يكون بتطوير جانب من هذه الميزة النسبية لتلحق بصناعة الخزف والصيني وصناعة المخروقات بإدخال الميكنة عليها ويدخل ضمن هذا الأوعية والقوارير القابلة للتصدير كأعمال ذات محتوي فني .

- زراعة البلح بواحة سيوة و مايترتب عليه من علميات تصنيع وتغليف وعمليات تسويقه محلياً وخارجيا .

- تصنيع الاسماك ببحيرة السد العالى / بحيرة البردويل وتسويقها محلياً وخارجياً

- تجفيف الفواكه والخاصلات الزراعيه .

ب- الاهداف الاستراتيجية المألولة من وراء النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة :

ويمكن ايجاز الأهداف الإستراتيجية التي تعلق عليها الدولة ومن ثم إتحاد الصناعات المصرية الطموحات من وراء النهوض بتلك الصناعات في العناصر التالية :-

المستهدف الأول ذو توجه اقتصادي .

وذلك من خلال المحاور التاليه :

١ - التوزيع العادل للدخل القومي : متمثلاً في دعم النشاط السكاني علي امتداد الرقعه الجغرافية وتعظيم العائد منه .

٢- تنمية المدخرات المحلية : وهو الأمر الذي يرفع من معدلات الاستثمار والعائد علي الاستثمار القومي من ناحية ، كما يعمل علي كبح جماح معدلات التضخم من ناحية أخري ، كمـــــا أن له منتجاً ثانوياً يتمثل في ترشيد الاستهلاك .

٣- زيادة الطلب علي استخدام الخامات أو المدخلات المحلية : وهو أمرله مردوده في رفع جودة هذه الخامات أو المدخلات عند زيادة الطلب عليها بتوصيف صناعي يرتبط بمفاهيم الجودة ، كما يقلل من المهدر من قيمتها في حالة عدم توجهها للاستخدام التصنيعي في موقعها .

٤ - المساهمه في تحقيق توازن أفضل في ميزان المدفوعات : وذلك باحلال واردات محلية محل واردات مستوردة .

٥ – اعادة استخدام العوادم لصناعات أكبر : مثل الفضلات والمخلفات الصناعية المعدنية وغيرها مما يعتبر احدي المعالجات الجيدة في ملف المهدر الصناعي .

٦ – توفير قدر من الطلب الجيد للتكنولوجيا المحلية : مما يفتح سوقاً أمام التكنولوجيات الرخيصة والبحوث والتطوير الذي تستطيع مراكز البحوث المحلية الامداد بها علي مستوي شباب الباحثين .

٧ – الاقتراب من منطقة اعادة التصدير وصولاً للتصدير بمفهومه الأكثر إقتصاديه : وذلك بإضفاء قيمة مضافة محلية للمكون الصناعي المستورد وصولاً لمنتج ذي مكون محلي كبديل قابل للتصدير .

المستهدف الثاني ويهدف للتنمية البشرية وذلك بالعمل علي المحاور التالية :

١ – توفير فرص عمل حقيقية ذات عائد إنتاجي : وانعكاس ذلك ايجابياً علي مشكلة البطالة علي امتداد الرقعه الجغرافية .

٢ – الرفع من قدرة العمالة غير المدربة والعمالة نصف الماهرة : ارتقاءاً بها علي سلم المهارات الوظيفية .

٣ – ترسيخ المفاهيم الصناعية : بدءاً من مستوي المجتمع غير الصناعي وذلك باضافة مفاهيم جديدة لقيمة العمل والانضباط والجودة وتحسين الانتاجية واستعمال الأدوات المناسبة في كل عملية صناعية ، وتشجيع الابتكار علي مستوي القرية والمدينة الصغيرة

٤ – خلق فرص أوسع للأسر لتصبح منتجة : لتتكامل مع المجتمع الصناعي البسيط علي مستوي الصناعات الصغيرة وذلك بأداء عمليات تجميع ، وفرز ، وتغليف بسيطة علي مستوي أفراد الأسرة مما يحولها لأسرة منتجة علي هامش صناعة بسيطة تدور في فلكها .

المستهدف الثالث ذو توجه تكنولوجي

وذلك كالتالي :

١ – توظيف المهارات الحرفية : لتتكامل مع مجتمع صناعي أكثر تنظيماً مما يساعد علي تقنين المهارات الحرفية وتوفير التسويق لها من خلال منتج جاهز للبيع يشق طريقه دون معاناة ومشقه إعتماداً علي مستوي تسويقي خارجي أكثر تنظيماً وكفاءة .

٢ – التأهيل للتعامل مع الصناعات الأكبر كصناعة مغذية لها : مما يوفر لها ميزة جديدة ذات بعد اقتصادي بامداد الصناعات الكبيرة لها بالخامات والمكونات ذات التوصيف الفني المنضبط .

٣ – العمل علي التكامل الصناعي بمفهومه العملي التطبيقي : من حيث تبادل المنافع بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأكبر حجماً سواء علي مستوي المدخلات الصناعية أو الخدمات الصناعية ذاتها .

مما تقدم

ان الأمر لم يعد موضع جدل في أن النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة من أولويات اعادة ترتيب البيت المصري من الداخل ، وبات من الضروري التغلب علي ما يعترض تلك الصناعات من مشاكل ومعوقات بفكر جديد يتفق مع ما تبناه المؤتمر السنوي الأول للحزب الوطني الديمقراطي من ايجاد آليات وحلول غير تقليدية لمتطلبات المرحلة القادمة .

٧- التوصيات

١ – سرعة إصدار قانون للصناعات الصغيرة والمتوسطة كي ينظم عملها ويحدد العلاقة بينها وبين مؤسسات الدولة التمويلية و السيادية ويقنن من أطر الحوافز والإعفاءات التي تتمتع بها كل حالة .

٢ – إنشاء جهاز مستقل للصناعات الصغيرة والمتوسطة دون أن يكون جزء من كيان أكبر مكبل بإهتمامات وأعباء أخري قد تستحوذ علي نشاطه وتعوقه عن اداء واجبه الاصلى .

٣ – إنشاء مجلس تنسيقي أعلي للصناعات الصغيرة والمتوسطة يمثل الجهات العاملة في هذا القطاع يقوم بتقديم المشورة والتنسيق فيما بين الجهات المختلفة لتنفيذ السياسة القومية للنهوض بتلك الصناعات ، وكذا التنسيق بين الوزارات والجهات المعنية لتنفيذ التزام الحكومة بتخصيص ١٠ % من المشتريات الحكومية سنويا من إنتاج الصناعات الصغيرة وبهامش تفضيلي في السعر مقداره ١٠ % مع تساوي الجودة.

٤ – توفير قاعدة بيانات لخدمة تلك الصناعات فيما يتعلق بكيفية الحصول علي خاماتها وآلاتها واحتياجات الأسواق المحلية والعالمية .

٥ – علي إتحادات العمال والنقابات المهنية العمل علي رفع مستوي العمالة فنياً ومهنياً لملاحقة التغيرات المتسارعة مع الالتزام بنفس نوعيات التأهيل المهني باستعمال نفس البرامج بأرقامها الكوديه المطبقه عالمياً وكذا تحديد الاختصاصات الحرفية المختلفة نوعاً والمستويات التخصصية وربط ذلك بمزاولة النشاط .

٦– إنشاء هيئة لتمويل اقتناء المعدات والآلات وليس التمويل المالي لتحقيق ما نصبوا إليه من تنشيط لصناعة الآلات المحلية من ناحية وخلق فرص عمل جديدة من الناحية الأخري خاصة وان انتقال الآلات من يد الي يد عبر مسيرة النمو الصناعي تعتبر مأمونة بصورة أكثر من رأس المال ذاته والذي قد يتعرض لإحتمالات أكثر للتآكل والإضمحلال والتلاشي .

٧- تفعيل نماذج أخري للاقراض مثل شركات التأجير التمويلي والتخصيم وضمان مخاطر الإئتمان .

٨- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحه في تدعيم وتنمية قدرات الصناعات الصغيرة والإنفتاح علي مؤسسات الصناعات الصغيرة عالمياً .

٩- رفع كفاءة التسويق عن طريق الاشتراك الجماعى للتجمعات الحرفية و الصناعات الصغيرة في المعارض الداخلية والخارجية ، وتشجيع الغرف علي التعاون مع تلك الصناعات في المعارض المتخصصة كصناعات مغذية .

١٠- تشجيع المنشآت الكبيرة على التعامل مع المنشآت الصغيرة اما كصناعات مغذية او كمراكز تجميع لجانب من انتاجها وذلك في إطار القوانين والإجراءات المتعلقة بمناقصات التوريد للإستفادة من المزايا التفضيلية عن التسويق والبيع للحكومة والجهاز الإداري للدولة .

١١- دعوة وتحفيز المصانع الكبرى علي تبني فكرة " مدرسة المصنع " بالإستفادة من برنامج مبارك – كول .

١٢- معاملة الصناعات الصغيرة ضريبياً بتسهيلات وإعفاءات خاصة .

١٣- إنشاء آلية بنكية للتعامل مع الصناعات الصغيرة لتمويل تلك الصناعات وليلعب دورا مماثلاً للدور الذي يلعبه بنك الائتمان الزراعي بالنسبة للتنمية الزراعية بمصر .

١٤- تخصيص سجل تجاري للصناعات الصغيرة والمتوسطة .

١٥- إنشاء مأمورية ضرائب مستقلة خاصة للصناعات الصغيرة .

راجين بذلك أن نكون قد قدمنا إسهاما يلقي قبولاً يصلح للتطبيق وصولاً لما يجب اتخاذه من إجراءات للنهوض بالصناعات الصغيرة .

والله ولي التوفيق ،

دكتور مهندس / نادر رياض